

قضايا أمام طاولة الحوار الوطني

اليمن وفاتورة الحرب على الإرهاب

□ الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن الموقعة في نيويورك في ١٨ ديسمبر ١٩٧٩م.
□ اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة الجوية الموقعة في روما في مارس ١٩٨٨م.
□ الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل التي تم التوقيع عليها في نيويورك في ٢١ يناير ١٩٩٨م.
□ الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الموقع عليها في القاهرة في ٢٢ أبريل ١٩٩٨م.

التعاون اليمني - الأمريكي:

تأتي العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة اهتمام العلاقات الخارجية اليمنية، ويرجع سبب ذلك إلى الوضع الدولي الراهن والمتمثل في كون الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة العظمى الوحيدة التي أصبحت بعد سقوط الاتحاد السوفييتي راعية النظام الدولي الجديد.. أما من الناحية الأمريكية، فالولايات المتحدة الأمريكية تدرج تماماً مدى أهمية اليمن من الناحية الاستراتيجية في المنطقة بشكل عام.. ولقد تم منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي تعاون كبير بين اليمن والولايات المتحدة كان له الأثر الكبير في نجاح الحرب على الإرهاب والتطرف خاصة تنظيم القاعدة.

التعاون اليمني - الأوروبي

وعلى مستوى التعاون اليمني - الأوروبي في مكافحة الإرهاب فيعد في غاية الأهمية.. خاصة أن علاقات اليمن مع الدول الأوروبية ومصالح تلك الدول فيها.. كانت محل استهداف من خلال العمليات الإرهابية، وكان ذلك حافزاً للطرفين لمزيد من التعاون الأمني.

وتعرضت علاقات اليمن مع الدول الأوروبية لامتحان صعب بسبب العمليات الإرهابية التي طالت المصالح الأوروبية، ولذلك جاء التعاون بين الطرفين اليمن والدول الأوروبية الأكثر تضامناً والتي تعرضت رعاياها ومصالحها وسفاراتها للعمليات الإرهابية وفي مقدمتها فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا.

ويشكل الدعم الاقتصادي الأوروبي لليمن أحد مظاهر التعاون بين الجانبين لارتباط مظاهر العنف بعامل الفقر الذي تعاني منه اليمن.

وتركز التعاون اليمني - الأوروبي في جانبه الأمني في قيام الدول الأوروبية لاسيما فرنسا وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا بتدريب قوات الأمن اليمنية ومساعدة اليمن بالأجهزة والمعدات المتطورة، لاسيما في مجال خفر السواحل ووسائل الأمن في المطارات، وفي المداخل إلى اليمن، هذا بالإضافة إلى التنسيق وتبادل المعلومات حول الجماعات الإرهابية.

التعاون اليمني - العربي

وقعت اليمن مع الدول العربية على اتفاقيات أمنية أبرزها مع المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية، ودولة قطر، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عُمان، وليبيا والجزائر، والمغرب، والبحرين، تتضمن تلك الاتفاقيات تبادل المعلومات حول الجماعات الإرهابية وتبادل تسليم المتهمين، والامتناع عن إيواء الجماعات والعناصر الإرهابية..

وتنفيذاً لهذه الاتفاقيات فقد قامت اليمن مع عدد من الدول العربية بالتعاون في مكافحة الإرهاب وتبادل تسليم المطلوبين بين اليمن وكل من تلك الدول في مقدمتها المملكة العربية السعودية.

وتطالب اليمن دائماً من خلال الاتصالات المستمرة مع الدول العربية بالتوصل إلى موقف عربي موحد واستراتيجية عربية واحدة تجاه مكافحة الإرهاب بما يحافظ على المصالح العربية المشتركة وأمن وسلامة كافة الدول العربية.

أسس مكافحة الإرهاب

□ حرص اليمن على المحافظة على سيادة البلاد ومكافحة الإرهاب.. وايضا الحفاظ على سلامة وحقوق أي مواطن يمني حتى لو كان مشتبهاً في أي عمل إرهابي، وذلك من خلال معاملته وفقاً للقوانين اليمنية، وكان ذلك واضحاً في مسألة التحقيقات في قضية المدمرة الأمريكية «كول».

□ حرصت اليمن في حربها على الإرهاب على التعاون الجاد مع المجتمع الدولي بشكل عام والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص في مجال مكافحة الإرهاب.

□ تعتبر اليمن أن الدعم المادي الذي يقدم من قبل الأسرة الدولية وخاصة أمريكا والمانحين لمحاربة الإرهاب، ليس هو الدعم الكافي والمطلوب في ظل ما هو مطلوب من اليمن وظروفها الصعبة الراهنة القيام به تجاه مكافحة الإرهاب.

□ تأكيد رفض اليمن الكامل لتعرض أية دولة عربية لأي إجراء عسكري تحت مبرر الحرب على الإرهاب.

□ الحرص على أن تظهر كعضو دولي فاعل وشريك إيجابي في الحملة الدولية على الإرهاب دون أن تفرط في مبادئها وتوابتها الوطنية والقومية والإسلامية والدولية، وبما يضمن مصالحها العليا، وسلامة أراضيها وشعبها، واستقرارها وتأكيد اليمن على أن أي إجراء يتم اتخاذه في إطار محاربة الإرهاب يجب أن يتم ضمن الشرعية الدولية ووفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة.

تتفق الأسرة الدولية بدولها الكبرى ومنظماتها المعنية على أن الجمهورية اليمنية تتفق في مقدمة الدول التي عانت من ظاهرة الإرهاب والتطرف، وذلك قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م.. وقد حذرت في حينه من مخاطر الإرهاب وعواقبه السيئة على كافة دول العالم.. لكن تلك التحذيرات لم تجد حينها أذناً صاغية من المجتمع الدولي.

اليمن واجهت هذه الأفة منفردة وبإمكانات محدودة ودفعت الثمن الغالي، قبل ان يتنبه المجتمع الدولي، ويجعل من اليمن أهم وأكبر شريك في مكافحة الإرهاب:

كتب/ عبدالفتاح الأزهرى



الزعيم صنع سياسة خارجية متميزة لمكافحة الإرهاب

الدولارات.
□ تعرض القطاع المالي والمصرفي لأضرار وهزات اقتصادية نتج عنها خسائر كبيرة، كما تأثرت سلباً التحويلات المالية من قبل المغتربين في الخارج.

□ تجميد الكثير من المشاريع الخدمية والتنموية من أجل توفير المبالغ اللازمة للإجراءات والتدابير الأمنية الاستثنائية التي تتطلبها مكافحة الإرهاب.

□ استنزاف الكثير من الموارد المالية التي كانت معدة أصلاً لتطوير التنمية ورفع مستوى البنية التحتية.

□ كل ما سبق من المؤكد أن تصيف اليه من خسائر تمثلت في ما نتج من العمليات الإرهابية من ضحايا ومصائب خلال تنفيذ هذه العمليات الإرهابية أو من خلال التصدي لها.. وهذه الخسائر والأضرار البشرية بالطبع لا تقدر بثمن.

□ تجدر الإشارة إلى أن اليمن من أوائل الدول التي صادقت على العديد من الاتفاقيات الأمنية والدولية والإقليمية والعربية الخاصة بمكافحة الإرهاب والتي من أبرزها:

□ بروتوكول قمع أعمال العنف اللاشعورية في الموانئ التي تخدم الطيران المدني المكمل لمعاهدة قمع أعمال العنف غير المشروعة ضد سلامة الطيران المدني الموقعة في مونتريال عام ١٩٧١م.

الاستقرار والسكينة العامة والذي انعكس بدوره سلباً على الاقتصاد الوطني ومسيرة التنمية والاستثمار وسمعة البلاد الدولية.. ويمكن إيجاز أهم تلك الآثار والأضرار على النحو التالي:

□ ما أصاب اليمن من أضرار نتيجة شن حملة سياسية وإعلامية معادية تهدف إلى الإساءة لسمعة اليمن وعلاقاتها الخارجية ومكانتها الدولية من خلال الترويج للمعلومات الخاطئة المغلوطة التي حاولت أن تجعل اليمن هدفاً للحملة الدولية لمكافحة الإرهاب.

□ تضرر القطاع الاقتصادي وعلى وجه الخصوص المنشآت والوسائط السياحية الأمر الذي أدى إلى انخفاض العائدات السياحية إلى أدنى المستويات.

□ انخفاض عائدات النشاط الملاحي في مختلف الموانئ نتيجة لارتفاع أقساط التأمين على البواخر والبضائع القادمة إلى الموانئ اليمنية بنسب تجاوزت الـ «٣٠٠٪» أي تحت ما يسمى «مخاطر حرب» مما أدى إلى ارتفاع السلع التي تحتاج إليها الأسواق اليمنية.

□ تلك الأوضاع حدث بالكثير من الشركات الاستثمارية وأصحاب رؤوس الأموال في الداخل والخارج إلى أن تحجم عن تنفيذ المشاريع الاستثمارية المقرر تنفيذها والمقدرة بملايين

□ وجراء انتشار وتفشي ظاهرة الإرهاب في المنطقة، تحملت اليمن الخسائر الفادحة على أكثر من صعيد.. اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وأمنياً.. الخ، ويكفي الجانب الاقتصادي وحده فقد تأثرت سلبياً وبشكل كبير حركة السياحة في اليمن، وجذب الاستثمارات الخارجية واضمحلال الاستثمارات الداخلية، كما تحملت خسائر جمة فوق طاقة وقدرة اقتصادها، الأمر الذي دفع الحكومة إلى اتخاذ منظومة متكاملة من الإجراءات الفاعلة والحازمة التي مست مختلف جوانب حياة المواطن كضريبة يدفعها الوطن والشعب في سبيل مكافحة الإرهاب.

مبادئ ثابتة

وظلت اليمن على مبدئها الرافض بشدة لكافة أشكال التطرف والإرهاب وأياً كان انتماء وعقيدة مرتكبيه، وظهر ذلك واضحاً في خطابات ورسائل واجتماعات القيادة السياسية على رأسها الرئيس السابق علي عبدالله صالح وسلفه الرئيس عبدربه منصور هادي بالتأكيد والالتزام على رفض الإرهاب أو أن تكون اليمن مرتعاً للمتطرفين، والتأكيد على أن سياسة اليمن تدين وترفض الإرهاب والتطرف تحت أي مسمى كان.

كما أكدت اليمن أنها لن تكون ملاذاً لأي إرهابي وأنها لن تقبلهم على أراضيها خاصة وأنها قد عانت من الأعمال الإرهابية التي استهدفت أمنها واستقرارها.

إجراءات لمكافحة الإرهاب

قامت اليمن باتخاذ العديد من القرارات والإجراءات وعلى مختلف المستويات بالرغم من الامكانيات المادية المتواضعة والظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها، ويمكن الإشارة لأهم تلك الإجراءات فيما يلي:

□ الجانب الأمني:
اتخاذ إجراءات حازمة ضد عناصر الإرهاب والتطرف وتضييق الخناق على حركتها هو الأسلوب الأول الذي اتخذته اليمن ضد أولئك الإرهابيين حيث قامت قوات الأمن بملاحقة الشبكات والعناصر التي اشتركت في العمليات الإرهابية والقبض عليهم، حيث وجدت لديهم مخططات ومواد لتفجير عدد من المصالح الأجنبية والحكومية وكذلك القيام بأعمال اغتيال دبلوماسيين اجانب وشخصيات يمنية.

كما قامت أجهزة الأمن بالاعداد لتنفيذ خطط الانتشار الأمني في عموم محافظات الجمهورية لتعزيز الجانب الأمني ومساندة عمليات مكافحة الإرهاب، وقد زودت هذه القوات بوسائل، وأجهزة اتصالات حديثة.

الجانب التشريعي:

أصدرت اليمن العديد من القرارات والقوانين التي تسعى من خلالها إلى مكافحة الإرهاب والتطرف ومن أهمها:

□ إصدار قانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٩٨م بشأن مكافحة جرائم الاختطاف والتقطيع.

□ إصدار قانون رقم (١) لعام ٢٠٠١م بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية الذي يلزم هذه المؤسسات بتحديد مصادر تمويلها.

□ إصدار القانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٣م بشأن مكافحة غسيل الأموال.

□ إنشاء مصلحة خفر السواحل: وتهدف هذه المصلحة لحماية أمن وسيادة الجمهورية، وحماية مصالحها الاقتصادية وحراسة السواحل والجزر، والموانئ والمرافق البحرية.

□ إنشاء جهاز الأمن القومي: والذي يتبع رئيس الجمهورية مباشرة، ويهدف إلى تأمين سلامة الجمهورية وحماية أمنها القومي.

□ إنشاء وحدة جمع المعلومات: ومهمتها جمع المعلومات لعمليات غسل الأموال، وتمويل العمليات الإرهابية، وربطها بجميع البنوك العاملة في البلاد وذلك للمساهمة في تحييف منابع الإرهاب.

□ إنشاء الإدارة العامة لمكافحة الإرهاب وتتبع وزارة الداخلية.

استراتيجية مكافحة الإرهاب

وفي منتصف سبتمبر ٢٠١٢م أعلنت اليمن تشكيل لجنة عليا لمتابعة تنفيذ «استراتيجية مكافحة الإرهاب» التي أمر بها رئيس الجمهورية.

وتهدف الاستراتيجية إلى مواجهة ظاهرة الإرهاب والتطرف ومصادر تمويله في جميع المدن اليمنية، ومساعدة لجنة الشؤون العسكرية المنشأة بموجب المبادرة الخليجية في تنفيذ المهام الموكلة اليها، وخصوصاً في مجال تثبيت الأمن والاستقرار، كما تهدف إلى توعية المجتمع بمخاطر الإرهاب والتطرف على البلاد. وخلق رأي عام مسؤول ومناصر لجهود الدولة في محاربة الإرهاب. ووضعت الاستراتيجية آليات لتنفيذها: الأولى ذات طبيعة أمنية عسكرية تقع مسؤولية تنفيذها على جميع الأجهزة الأمنية العسكرية، والثانية تتعلق بالإجراءات الحكومية والمجتمعية، وتشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية، وتقع مسؤوليتها على الحكومة والاحزاب ومنظمات المجتمع المدني.

الأضرار الاقتصادية

لقد كان للعمليات الإرهابية التي تعرضت لها اليمن منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، وما تلاه من سنوات الكبر الضرر على

حملوا وزير الداخلية المسؤولية

أبناء حجة يدينون العنف الذي تعرض له المواطنين من قبل مليشيات الإصلاح

للمحافظة بالقوة، ورفعوا لافتات ترفض وتستنكر فرض مدير امن إصلاحي بقوة السلاح تجاوزاً على قانون السلطة المحلية والتوافق السياسي.

وطالب المحتجون في وقفهم بمدير امن لجميع أبناء المحافظة وليس لحزب أو فصيل سياسي معين، مؤكدين دعمهم لقيادة المحافظة والمجلس المحلي وقراراتهم بتجاهل قرار التعيين الذي صدر بالتجاوز على قانون السلطة المحلية.

واستنكر المحتجون تسييس الجيش والأمن وسعي بعض الأطراف السياسية ومراكز القوى لإدارة المحافظة بالريموت كنترول. هذا وقد قامت مليشيات مسلحة تابعة لحزب الإصلاح باستفزاز المحتجين بغرض إرهابهم.. ولكن المحتجين تجاهلوا تلك التصرفات مؤكدين صمودهم في وجه هذه التهديدات والبلطجة الإصلاحية وحتى تحقيق مطالبهم.

واعترف وزير المالية صخر الوجيه لدى حضوره جلسة مناقشة الموازنة في وقت سابق بتجنيد الحكومة لـ ٥٢ ألف فرد العاملين الماضيين بوزارتي الدفاع والداخلية بتكلفة مالية وصلت لـ ٢٤ مليار ريال.

سكان المدينة وحالة الغليان الشديد التي تشهدها المحافظة وادان المؤتمر الشعبي العام ما قامت به مليشيات الإصلاح بالمحافظة من اطلاق الرصاص على المعتصمين ، مطالباً بضرورة القبض على الجناة ومعالجة المصابين .

وناشد بيان صادر عن مؤتمر حجة رئيس الجمهورية بالغاء تجنيد حزبي لنحو ٢٠٠٠ جندي للتجمع اليمني للإصلاح بمحافظة حجة بغرض تعكير السلم الاجتماعي واغتصاب الوظيفة العامة وتنفيذ عمليات تخريب ونهب للمنشآت العامة والخاصة.

الجدير ذكره بأن اللواء المنشق علي محسن ووزير الداخلية الإصلاحي قد قاموا بتجنيد عشرات الالاف من مليشيات حزب الإصلاح وذلك ضمن قوة الفرقة الأولى مدرع وقوات وزارة الداخلية مما تسبب في استياء الكثير من ابناء القوات المسلحة والأمن والمواطنين الذين يطالبون بعدم التجنيد الحزبي وتسييس الوظيفة العامة.

وكانت الأحزاب والفعاليات السياسية بمحافظة حجة قد نفذت يوم امس الاول السبت وقفة احتجاجية أمام إدارة امن المحافظة تنديداً بمحاولات وزير الداخلية محمد قحطان وحزب الإصلاح فرض مدير امن

حجة - «الميثاق»
أصيب ٤ معتصمين بمحافظة حجة حينما هاجمت مليشيات تجمع الإصلاح ادارة امن المحافظة برفقة العميد /عبدملك المداني يوم امس الاحد الذي اقتحم المنطقة الأمنية وسط اطلاق نار كثيف على معتصمين ابواب إدارة الأمن .

وينفذ ابناء محافظة حجة اعتصاماً مفتوحاً تنديداً بتسييس الوظيفة العامة ومحاولات وزير الداخلية محمد قحطان وحزب الإصلاح فرض مدير امن للمحافظة بالقوة تجاوزاً لقانون السلطة المحلية والتوافق السياسي. وحمل اهالي الجرحي وزير الداخلية ومدير الأمن مسؤولية الجريمة وتداعياتها وأسفر الاعتداء عن اصابة الاخوة:

١- عبد الرحمن جبار واصابته خطيرة وتم اسعافه الي صنعاء

٢- احمد جباره

٣-عبدالواحد الانسي

٤- بشير المضواحي

هذا وقد حمل المؤتمر الشعبي العام وحلفائه بمحافظة حجة وزير الداخلية مسؤولية احدث العنف التي وقعت امس الاحد واطلاق النار على